الشرق

الثلاثاء ١٠ نيسان ٢٠٠١ ● العدد ١٥٥٩٧

اقتصاد ومال

افتتاح أعمال الملتقى الخامس لمجتمع الأعمال العربي

مرهج: لتفعيل الشراكة العربية على المستوى الاقتصادي والقطاع الخاص دوره أساسي في جذب الاستثمارات

الوزير مرهج يلقي كلمته

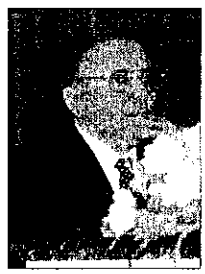
... والوزير واصف عازار

... وحمدي الطباع

... وعبد الرحمن السحيباني

... ووجيه البزري

... ورفيق زنتوت (يونس نجدي)

اعتبر الوزير بشارة مرهج أن القرارات الحكومية والتدابير الرسمية تبقى محدودة إذا لم تقترن باستجابة عملية من جهة القطاع الخاص الذي يقوم بدور اساسي في توجيه وجذب الاستثمار المباشر.

وأكد الوزير مرهج على ضرورة رسم خطة مشتركة لتفعيل الشراكة العربية على المستوى الاقتصادي، ووضع آليه معينة للتطبيق والمباشرة بالتنفيذ لأن التغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم تتطلب تكيفاً سريعاً واستجابة فورية.

افتتح الملتقى الخامس لمجتمع الأعمال العربي أعماله أمس في فندق فينيسيا - انتركونتيننتال برعاية رئيس الجمهورية العماد إميل لحود ممثلاً بوزير الدولة بهيج طبارة، وحضره وزير الدولة بشارة مرهج ممثلاً رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري ووزير الصناعة والتجارة الأردني واصف عازار ممثلاً رئيس مجلس الوزراء الأردني علي أبو الراغب وسفراء الدول العربية وحشد من رجال الأعمال من مصر والأردن والمغرب والسعودية وسورية وفلسطين والسودان والعراق والإمارات وسلطنة عمان إضافة الى الهيئات الاقتصادية اللبنانية.

بعد النشيد الوطني، تحدث المنسق العام للمؤتمر رفيق زنتوت عن الخطوات التي قامت بها الحكومة اللبنانية من أجل تنشيط عجلة الاقتصاد فقال بدأت الحكومة بالتحديد من التدابير منها خفض الرسوم الجمركية وصياغة قانون جمركي حديث وتطبيق سياسة الأجواء المفتوحة ورفع سقف التسليف وإقرار خطة لخصخصة مؤسسات في القطاع العام.

وأشار الى التحسن الحاصل في الدول العربية لجهة تحقيق خطوات عملية باتجاه إلغاء الحواجز الجمركية، مؤكداً على ضرورة التعاون الاقتصادي العربي.

والقى رئيس الندوة الاقتصادية وجيه البزري كلمة أشار فيها الى التحديات الاقتصادية الدولية الكبرى، والاندماج بالسوق العالمية الذي يتطلب تفاعلاً إيجابياً ومنسقاً في ما بين الدول العربية.

وقال: صحيح بأن التقارب بين الدول العربية يستلزم إزالة الحواجز الجمركية وتأمين حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة والتنسيق العلمي والتقني، إلا أنه يجب أن لا يقتصر هذا التقارب على دائرة المبادلات بل عليه أن يتناول أيضاً انتاج السلع وإدارة الخدمات. فالتعاون العربي الحقيقي يجب أن يهدف الى تحقيق التكامل الانتاجي وهنا يبرز دورنا الأساسي كرجال أعمال للتعاون والتنسيق في الانتاج كما في التجارة.

الطباع

ثم تحدث رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب حمدي الطباع الذي لفت الى مداولات مؤتمر قمة عمان التي دعت الى تفعيل وتعميق التعاون الاقتصادي العربي وتسريع إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية وخصوصاً مشروع أنابيب الغاز بين الأردن وسورية ولبنان والذي سيوفر الطاقة الرخيصة والنظيفة للصناعات في الدول العربية التي يمر بها ويجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ودعا قطاع الأعمال العربي الى رفع كفاءته الانتاجية وقدراته البشرية بالتدريب والتأهيل والتزود بأحدث مبتكرات التكنولوجيا وترسيخ التعاون العربي في مجال المواصفات والمقاييس.

كذلك ناشد الحكومات العربية بتسهيل انتقال رجال الأعمال العرب والسلع والأموال والأشخاص بين الأقطار العربية من دون عوائق أو تأخير، وتهيئة المناخات واستكمال التشريعات الجاذبة للاستثمار.

والقى الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن السحيباني كلمة الأمين العام للجامعة الدكتور عصمت عبد المجيد الذي قال: «ان مسيرة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد تفاربت من منتصف الطريق، ودخلت التجربة عامها الرابع وبلغت نسبة التخفيضات في الرسوم الجمركية حتى الآن ٤٠ في المئة». وأضاف: «ان التفاؤل باقتراب تحقيق الهدف من خلال توسيع السوق العربية وتحرير التبادل التجاري فيها ليدعونا الى النطرق الى تأثير ذلك على حجم حركة الاستثمارات العربية والأجنبية في المنطقة واليها. وفي ضوء العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة، يمكننا التحقق من ضرورة البدء في التفكير في إقامة المشروعات العربية المشتركة وبالحجم الاقتصادي الأمثل والاندماج بين بعض المشروعات القائمة بالفعل، واضطلاع القطاع الخاص العربي بدوره في هذا الاتجاه».

أما كلمة رئيس وزراء الأردن المهندس علي ابو الراغب فألقاها ممثله وزير الصناعة والتجارة الأردني واصف عازر وتحدث عن الانفتاح الاقتصادي وتحديات المرحلة وخطر التهميش للاقتصادات الصغيرة خصوصاً تلك التي لا تتمتع بمقومات اقتصادية متينة.

وأكد أن الأردن يأمل في تحقيق قرارات قمة عمان ما سيمهد لقيام التكتل الاقتصادي العربي الذي يكون له حدوده الواضحة على خارطة العالم وهيبته وشروطه التفاوضية إزاء التكتلات والتجمعات الاقتصادية العالمية الأخرى.

ثم كانت كلمة رئيس مجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ألقاها ممثله الوزير بشارة مرهج الذي أكد أن القمة العربية التي انعقدت مؤخرا خير دليل على استمرار التضامن العربي بالرغم من كل الصعاب والعقبات التي تفترض مسيرتنا القومية وتعيق تقدمنا الاقتصادي.

وقال: إن اجتماعكم اليوم اشبه بقمة عربية مصغرة وقراراتكم لن تقل أهمية عن القرارات المصيرية التي تتخذ في القمم السياسية. فالعولمة قد أزالت الحواجز التي كانت تفصل بين دول العالم اجمع على اختلاف ثقافتها وشعوبها وحضارتها والدول العربية تحظى بحضارة ولغة وتاريخ مشترك تشكل افضل قاعدة لتعاون عربي اقتصادي متمر. ولعل النزف الذي يتعرض له العالم العربي في الأراضي الفلسطينية اكبر حافز يدعونا الى رص الصفوف ومواجهة التحديات التي تهدد منطقتنا وهي مقدمتها التحدي الاقتصادي.

وانطلاقاً من هذا الإدراك وتميزاً لدور لبنان الرائد في المنطقة، بدأت الحكومة اللبنانية بتطبيق استراتيجية اقتصادية شاملة تهدف الى إطلاق النمو من خلال برنامج إصلاح هيكلي وتحرير الاقتصاد ورفع القيود القانونية وتخصيص بعض المرافق العامة والتزمت اتخاذ التدابير التي من شأنها إزالة الحواجز البيروقراطية وتسهيل الاجراءات الإدارية وتحريك عجلة الاقتصاد وتحفيز الاستثمار.

وقد اتخذت الحكومة اللبنانية خطوة رائدة في المنطقة، إذ قامت بتخفيض التعرفة الجمركية لتشجيع التبادل التجاري، كما ستوقع في أوائل الصيف، اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية وتسعى الى ضم لبنان الى منطقة التجارة العالمية، وقد صدر قرار يقضي بإلغاء تأشيرة الدخول الى لبنان، لجميع مواطني مجلس التعاون الخليجي.

لقد جندت الحكومة اللبنانية جميع طاقاتها لتوسيع آفاق الاستثمار في لبنان وتشجيع التبادل التجاري وتطوير قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة، ولكن هامش تحرك القطاع العام يبقى محدوداً إذا لم يقترن بتعاون وثيق ومنتظم مع القطاع الخاص الذي يتميز بحيويته وقدرته على التكيف مع التغييرات والمستجدات. ولطالما اظهر القطاع الخاص في لبنان مهارة لافتة في التغلب على العوائق وتخطي الصعاب، فجمعيات واتحادات القطاع الخاص ومنها «الندوة الاقتصادية» واتحاد رجال الأعمال العرب، ساهمت الى حد بعيد في تنظيم العمل المشترك ووضع استراتيجية وآلية لضمان فعالية هذا العمل وهي مدعوة اليوم وأكثر من اي وقت مضى، الى تفعيل مؤسساتها وتنشيط تحركها للاستفادة من الفرص التي يقدمها لبنان. فالقرارات الحكومية والتدابير الرسمية تبقى محدودة إذا لم تقترن باستجابة عملية من جهة القطاع الخاص الذي يقوم بدور أساسي في توجيه وجذب الاستثمار المباشر. فالمطلوب اليوم هو رسم خطة مشتركة لتفعيل الشراكة العربية على المستوى الاقتصادي ووضع آلية معينة للتطبيق وتحديد تواريخ والمباشرة بالتنفيذ خلال مهلة قصيرة لأن التغييرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، تتطلب تكيفاً سريعاً واستجابة فورية.

أضاف: يواجه العالم العربي اليوم تحدياً مزدوجاً، ضغط الأوضاع السياسية العامة على الاقتصاد وتباطؤ النشاط الاقتصادي في بعض البلدان الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة واليابان. من هنا ضرورة شبكة من الاتفاقيات الإقليمية والدولية لتحصين قدراتنا الدفاعية إزاء تقلبات الأوضاع الاقتصادية العالمية وتعزيز قدراتنا الذاتية على الصمود في وجهها. وقد أثبت الاتحاد الأوروبي مثلاً، من خلال تضامنه ووحدة قراره والتزامه، انه قادر على الحفاظ على ازدياد معدلات النمو إزاء التراجع العالمي. ولذا فقد سعت الحكومة اللبنانية الى وضع كافة المعلومات الضرورية في متناول المستثمرين من خلال عدد من المواقع الالكترونية التي تقدم بكافة الارشادات والتوضيحات وهي تضع بذلك الإطار العام للتعاون المشترك وتؤمن الشفافية الضرورية لمواكبة أي استثمار. وقد لاقت خطوات الحكومة ترحيباً كبيراً في الأوساط الاقتصادية العالمية.

امام القطاع الخاص اللبناني اليوم فرصة تاريخية ليلعب دوراً بارزاً في مسيرة النهوض وليساهم في الجهود التي أطلقتها الحكومة. فهو المحرك الاساسي للاستثمار المباشر وعلى عاتقه تقع مهمة المبادرة. ومن شأن التعاون الوثيق بين القطاعات الخاصة في مختلف الدول العربية أن يعود بالنفع على اقتصاد المنطقة ككل وينعكس إيجابياً على اقتصاد كل دولة على حدة. وقد تكون إزالة العوائق الجمركية وسياسة «الأجواء المفتوحة» ومشروع اتفاق شبكة طرق المشرق العربي وغيرها من الاجراءات هي الخطوة الأولى نحو قيام «السوق العربية المشتركة» المنشودة.

جلسات العمل

وبعد جلسة الافتتاح بدأ الملتقى جلسته الأولى وترأسها امين عام اتحاد رجال الأعمال العرب ثابت الطاهر، ومقررها رئيس جمعية الصناعيين اليمنيين عبد الجبار هائل سعيد، وتحدث فيها الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الدكتور أحمد جويلي حول دور المجلس في دعم التعاون الاقتصادي العربي، ومدير مكتب ترويج الاستثمار في منطقة الخليج في منظمة اليونيدو حول دور المنظمة في خدمة القطاع الخاص. والدكتور طلال أبو غزالة رئيس هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والتجارة الالكترونية حول التجارة الالكترونية ودورها في تعزيز التبادل التجاري العربي.

ثم عقدت الجلسة الثانية وترأسها رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين سعيد طويل ومقررها عضو مجلس إدارة اتحاد رجال الأعمال العرب محمد النفي وتحدث فيها السفير عبد الرحمن السحيباني حول العمل الاقتصادي العربي المشترك، والدكتور عبد العزيز التركي عن دور الصندوق السعودي للتنمية في مجال تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية وعبد المجيد البنان مدير إدارة الحافظ في المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص حول دور المؤسسة في دعم استثمارات القطاع الخاص في دولها الأعضاء ومحمد المسروجي نائب رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب حول «القطاع الخاص الفلسطيني - الواقع الراهن ومتطلبات الصمود» والدكتور عثمان العالدي رئيس الاتحاد العربي للفنادق والسياحة حول السياحة البينية من أولويات التنمية السياحية للعالم العربي.

واختتم الملتقى يومه الأول بلقاءات عمل قطاعية.

من اليمين عثمان العالدي، طلال ابو غزالة، اميمة يموت، ثابت الطاهر وهشم حسين

طيارة متوسطا مرهج وعازار